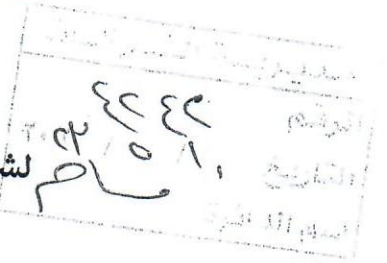


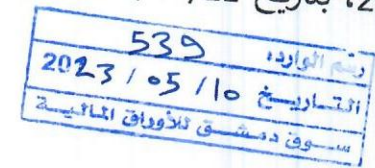
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

السفيرة - المركز - السيد

محضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية
لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع
شركة مساهمة مغفلة سورية عامة



بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق 2023/05/10 في قاعة الأمويين - فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق عدد المرات المحدد وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2023/04/11 ووفقاً للشكل التالي:



1- الموقع الرسمي لصحيفة الوطن / العدد رقم 3959 والعدد رقم 3960.

2- الموقع الرسمي لصحيفة البعث / العدد رقم 836 والعدد رقم 837.
وبناءً على الكتاب رقم (0307/OG/CEO/23) تاريخ 2023/04/11 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم (0603/OC/CEO/23) تاريخ 2023/04/11 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والكتاب رقم (0306/OG/CEO/23) تاريخ 2023/04/11 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبين عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (133344612 سهم) وتشكل ما نسبته 73.47% وأسهام بالوكالة وعددها (5732136 سهم) وتشكل ما نسبته 3.15% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (139067748) سهم تشكل ما نسبته 76.62%.

كما حضر هذا الاجتماع السادة هيثم الحسين وربا عساف مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

بموجب كتاب التكليف رقم (2708/8058) تاريخ 2023/05/09 كما حضر كل من السيدة ريم محمد والآنسة رنيم سليمان مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/2215/ص) تاريخ 2023/4/25، وكما حضر كل من السيد أحمد القصار والآنسة زبيدة فاكهاني مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم (635/ص-م.إ) تاريخ 2023/5/2، وحضر الاجتماع السيد قحطان السيوفي

مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد والسيدة رغد معصب والسيد عيسى الشامي والسيد مرهف نزهه والسيد زيد الخوري، كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك - السيد نضال غصيان النصراوين.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية

المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

١٠

عملاً بأحكام المادتين 181 و 1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد حيث قام بتسمية كل من السيدين نبيل زماط وإلياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي الأستاذ رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2022.
3. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2022 والمصادقة عليها.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.
5. اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2022/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 20% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 21.78 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.
6. عرض قبول استقالة عضو مجلس إدارة والمصادقة على تعيين عضو مجلس إدارة جديد.
7. تفويض مجلس الإدارة في بيع العقارات المستملكة من قبل البنك نتيجة التنفيذ على الضمانات العقارية للعملاء المتعثرين وفق الأحكام والقوانين النافذة.
8. المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2022.
9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
10. انتخاب مدقق الحسابات لعام 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
12. عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني-سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة بتعديل مضمون الاتفاقية وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي حال اللزوم.

أولاً - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2022، وخطة العمل للسنة المالية 2023. كان هذا العام مليئاً بالتحديات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث استمرت العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، وبعد البدء بالتعافي العالمي من آثار جائحة كوفيد-19، أتى تقلب الأوضاع الجيوسياسية عالمياً، والذي أدى إلى ارتفاع مخاطر السوق واتجاه المستثمرين إلى الاستثمار في أصول عالية الأمان، وتشير التخفيضات المتكررة لتوقعات النمو العالمي على مدار العام إلى تدهور الآفاق الاقتصادية.

في هذه البيئة غير المستقرة، وعلى الرغم من آثارها السلبية، أثبت البنك جاهزيةً عاليةً في المحافظة على استمرارية أعماله وأنشطته ووفائه بالتزاماته اتجاه العملاء ومختلف الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي أثبت صلابته في ركائزنا الاستراتيجية.

قام البنك خلال عام 2022، برفع رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 10% وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين والحصول على موافقة الجهات الوصائية والرقابية، حيث أصبح رأس المال 18.15 مليار ليرة سورية.

حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضرائب بلغت 7.9 مليار ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي والبالغة 82.7 مليار ليرة سورية، ويوصي مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح بنسبة 20% على شكل أسهم مجانية (سهمين مجانيين لكل عشرة أسهم)، و برفع رأس المال بمبلغ 3.63 مليار ليرة سورية ليصبح 21.78 مليار ليرة سورية.

وفي ضوء استمرار الظروف الاقتصادية القاسية وارتفاع درجات المنافسة، ارتفع مبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2022 ليصل إلى 714.6 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ 576.8 مليار ليرة سورية في نهاية العام، وبنسبة نمو 24%، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 53% لتصل إلى 141.8 مليار ليرة سورية في نهاية العام، في حين نمت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 74% لتصل إلى 46 مليار ليرة سورية.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 225.5% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما يحتفظ البنك بنسب سيولة عالية سواء بالليرات السورية أو بالعملة الأجنبية.

تشكل الثقافة الراسخة لإدارة المخاطر والالتزام، الأساس لقدرتنا على تحقيق النمو المنضبط والمستدام، حيث واصلنا استثمارنا في تعزيز معايير وأطر وأدوات الحوكمة، وشمل ذلك زيادة قدرات موظفي إدارة المخاطر والرقابة، كما نسعى دائماً إلى اتباع أعلى درجات السلوك الأخلاقي والمهني، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على نجاح البنك ونتائج أعماله والاستدامة على المدى الطويل.

أكدت الأحداث التي شهدتها السنوات السابقة على أهمية المرونة والقدرة على التعامل مع المتغيرات، وانطلاقاً من إدراك أهمية تعزيز قدرة البنك والمحافظة على النمو المستدام، فقد تم اعتماد خطط مدروسة لعام 2023 تمتاز بالمرونة وفق التغيرات الاستثنائية وتتوخى أقصى درجات الحيلة والحذر، أساسها تعزيز الحصة السوقية والنمو وترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال أفضل فرص العمل والاستثمار، حيث تعتمد الخطة بشكل أساسي على:

- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.
- زيادة معدلات صافي هامش الفائدة وتعزيز الدخل من غير الفوائد.
- المحافظة على نمو وجودة المحفظة الائتمانية.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء.
- المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة.

ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2022:

تقدم السيد قحطان السيوفي بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2022، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية المقدمة من مجلس الإدارة من كافة النواحي الجوهرية وإلى توافقها مع المعايير الدولية، كما أكد التقرير على انسجام البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأنها تظهر بعدالة المركز المالي للبنك وأوصى الهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية عن عام 2022 وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً - مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2022 والمصادقة عليها:

عرض السيد رئيس الهيئة العامة للبيانات المالية والحسابات الختامية للبنك، حيث أوضح الرئيس التنفيذي للبنك السيد نضال النصرأوين، أن العام 2022 شهد العديد من التحديات على مستوى العالم، إذ تراجع النمو الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ مع ازدياد حدة موجة التضخم العالمي وبلوغها مستويات عالية غير مسبوقة منذ أربعة عقود في اقتصاد الدول المتقدمة والعديد من الدول الأخرى، الأمر الذي حدا بالبنوك المركزية الرئيسية إلى رفع أسعار الفوائد بوتيرة سريعة وتشديد سياساتها النقدية لتخفيف الطلب الكلي واحتواء أثر التضخم، كما تفاقمت المخاطر الجيوسياسية خلال العام 2022 مع اندلاع واستمرار الصراع في أوكرانيا وتداعياته المختلفة بما فيها ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والعزوف عن الاستثمار خاصة في الدول النامية، ما أسهم أيضاً في تراجع النمو العالمي.

ومع نهاية عام 2022، بدأت تظهر بعض بوادر التحسن والحد من تباطؤ الاقتصاد العالمي، خاصة بالتزامن مع إعادة انفتاح الأنشطة الاقتصادية في الصين وتراجع أسعار الطاقة بالإضافة إلى بداية انخفاض معدلات التضخم، الأمر الذي شجع البنوك المركزية على تخفيض وتيرة رفع أسعار الفوائد.

كما أن معدل النمو الكلي للاقتصادات العربية شهد تحسناً مدفوعاً باستكمال انفتاح الأنشطة الاقتصادية بعد انحسار جائحة كورونا وبارتفاع الطلب الملحوظ في العديد من القطاعات مثل قطاعات الخدمات وخاصة قطاع السياحة وقطاعات التعدين بما فيها البترول والغاز والأسمدة.

كما ارتفعت حقوق الملكية بمقدار 91 مليار ليرة سورية وبمعدل 21% حيث بلغت 517.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2022، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 225.51%.

في حين نمت أرصدة ودائع العملاء بمعدل 53% حيث بلغت 142 مليار ليرة سورية في نهاية العام.

وتطبيقاً للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، فقد تم استرداد مخصصات بقيمة 214.6 مليون ليرة سورية، علماً أنه لم يتم تعثر أي عميل من عملاء التسهيلات الائتمانية خلال عام 2022، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 32% وبنسبة تغطية 100%.

كما تمكن البنك من خلال الجهود المبذولة من تخفيض عدد عملاء الشركات غير العاملة خلال عام 2022 من 6 عملاء إلى 4 عملاء، ونتيجةً لعمليات التسوية، تم استرداد المخصصات والفوائد المعلقة بمبلغ 872 مليون ليرة سورية.

بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء 32%، كما بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 46% وبكافة العملات 306%.

وعلى الرغم من تفاقم حدة الظروف العالمية والإقليمية واستمرار العقوبات الدولية المفروضة على سورية، حقق البنك صافي أرباح بعد الضريبة 90,642,381,510 تسعين مليار وستمئة واثنان وأربعون مليون وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف وخمسمائة وعشر ليرات سورية حيث بلغ الربح غير المحقق الناتج عن تقييم مركز القطع البنوي 82,732,114,595 اثنان وثمانون مليار وسبعمائة واثنان وثلاثون مليون ومائة وأربع عشرة ألف وخمسمئة وخمس وتسعون ليرة سورية فيكون الربح المحقق 7,910,266,915 سبع مليارات وتسعمائة وعشر ملايين ومائتان وست وستون ألف وتسعمائة وخمسة عشرة ليرة سورية.

كما عرض السيد الرئيس التنفيذي للوضع التنافسي للبنك مقارنة مع القطاع المصرفي في سورية.

توجه المساهم السيد خليل الخشي بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك وسأل عن سبب هبوط صافي الأرباح عن العام الماضي، كما سأل عن هبوط صافي الدخل التشغيلي وارتفاع نفقات الموظفين توجه المساهم السيد وليد الأحمر بالشكر للشريك الاستراتيجي على دعمه للبنك وسأل توسيع المحفظة الائتمانية كما سأل عن جاهزية البنك لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة تقدم الدكتور عمر الحسيني بالشكر للشريك الاستراتيجي للبنك وسأل عن زيادة المحفظة الائتمانية لزيادة الربح الذي يحققه البنك وسأل عن زيادة توزيع الأرباح أكد المساهم إبراهيم طرحة عن نجاح إدارة البنك في عملها وسأل عن سبب إمكانية زيادة نسبة الأرباح الموزعة وأن تكون القروض الممنوحة للبنك هي للمشاريع الإنتاجية والتنموية